مُناقشات

أخلاقيات النقد العلمي ...

بقلم الدكتور علي ابراهيم عبده

كثيرا ما يستمع الانسان الى بعض الافراد يصدرون احكاما مدعومة بالحجج ، مؤيدة بالادلة ثم يظهر بعد مناقشة ادلتها وادراك حقيقتها ، انها احكام تنطوي على الكذب والتلفيق ، وانها ابعد ما تكون عن الحق، وان الباعث عليها اما التشفي الرخيص ، او الهوى الاعمى ، او ما اشبه من هذه النوازع التي يدعو اليها خبث النفس ولؤم الطبع ، فبعض الناس لا يقر قراره ، ولا يهدأ باله حتى يسب الناس ، ويحاول ان يجرح كرامتهم . وكثيرا ما نجد افرادا صغارا يحبون ان ترتفع رؤوسهم وتعلو اقدارهم على حساب الغض من اقدار الناجحين ، اقول هذا بمناسبة ما قرأته لمن يدعى محمد ابراهيم ابو سليم ، الطالب بقسم الدراسات العليا (قسم التاريخ) بجامعة الخرطوم ، ونقده كتابي « المنافسة الدولية في اعالي النيل من ١٨٨٠ — ١٩٠٦ الذي نشرته مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة على صفحات مجلة « الاداب » الغراء في عددها الثاني عشر الصادر في شهر ديسمبر ١٩٦٠ .

يصفني هذا (الناقد الكبير) « بالغش ، والتدليس ، والدجل، والفجة ، والسرقة وعدم النزاهة ... الخ » ولا داعي لان ارد عليه بمثل هذه الالفاظ البذيئة ، وخاصة ان مثل هذا « الناقد العالم » لا بد وان يعرف ان « كل اناء ينضح بما فيه » . وانما سابين فيما يلي كيف ان نقده جاوز الناحية العلمية والتزم التهريج والباس الباطل ثوب الحق ، وانه خالف اصول النقد العلمي واخلاقياته.

١ — يقول ابو سليم اني سطوت على كتاب وليم لانجر « دبلوماسية الاستعمار » وترجمت منه الفصول الثلاثة التي كتبها عن الصراع الدولي في اعالي النيل . واقول له ان كتاب لانجر كان من اهم المراجع التي كان لا بد ان ارجع اليها ، وقد اشرت اليه في كل الاماكن التي رجعت اليه فيها ، وكتبت عن هذا الكتاب عند الكلام على المراجع في ص ٣٩٣ ما نصه : « تناول هذا الكتاب السياسة الامبريالية في انحاء مختلفة من العالم في المدة من ١٨٩٠ — ١٩٠٢ ، وخصص مؤلفه ثلاثة فصول منه لموضوع النضال الدولي في اعالي النيل . ويعتبروليم لانجر من اعظم مؤرخي التاريخ الحديث بحق . فقد رجع في تاليف كتابه هذا الى الوثائق والمراجع الاساسية الكثيرة والمنشورة بلغات مختلفة ، وبالاضافة الى ذلك فان كتابه دراسة تحليلية فلسفية للحوادث بروح علمية دقيقة محايدة ، مما ينم عن سعة الاطلاع وطول الباع في هذا المضمار . »

فهل بعد هذا اكون قد اعتديت على لانجر وسرقته ؟ او ليس اجدر بالسارق ان يغفل مرجعه لعله يفوت الفرصة على العلماء الكبار (مثل السيد ابو سليم) فلا يتنبهوا الى مصدر سرقته ؟

ومن المضحك ان سذاجة هذا الناقد الطالب دعته الى الاعتقاد بانه في استطاعتي اعدام كل نسخ كتاب لانجر لاخفاء (الجريمة) المفتعلة التي يتصورها في مخيلته. وهذا التصور المريض يدحضه اثباتي لكتاب لانجر في مراجعي وفي كل صفحة اعتمدت فيها على رأي من آرائه ، كما يدحضه ايضا اني اقترحت على اكثر من هيئة القيام بترجمة هذا المرجع الهام .

يقول ابو سليم اني ترجمت فصول لانجر « فقرة فقرة ، سطرا سطرا، كلمة كلمة » . ثم يناقض نفسه بعد ذلك فيقول « فاذا استثنيت المقدمات الاولى التي لا تهم لانجر ، وبعض الاحداث التي تجاوزت حدود كتابه ، وبعض التذييلات والفقرات المدسوسة بين كلامه ، وجدت ان فصول لانجر الثلاثة هي الكتاب الذي الفه الدكتور علي ابراهيم عبده، حتى ان جملة الخاتمة عنده ترجمة من لانجر .

واضح الفرق الكبير بين العبارتين ، ثم ان « المقدمات الاولى » التي يريد ان يستثنيها السيد الناقد هي جزء هام من الموضوع ، اذ تبلغنا الى جذوره ، وتبين لنا الاصول التي يتكيء عليها ، فهي تقع من الكتاب موقع الاسس من البنيان . كما ان « الاحداث ، والتذييلات ، والفقرات المدسوسة » التي يريد الناقد (الكبير) ان يستثنيها ايضا هي كذلك في صميم الموضوع . واحب ان انوه ان ما يريد استثناءه السيد يقع في مئات الصفحات . اما جملة الخاتمة التي يدعى الناقد انها ترجمة من لانجر ، فتقع في تسع صفحات من كتاب « المنافسة الدولية » من ص ٣٥٩ — ٣٦٧ ، وهي تلخيص للموضوع كله وعرض له بطريقة وبوجهات نظر تخالف طريقة ووجهات نظر لانجر وغيره من المؤرخين.

٣ — يعالج كتاب « المنافسة الدولية في اعالي النيل » الموضوع في فترة ٢٦ سنة ، هي من ١٨٨٠ — ١٩٠٦ ، اما الفصول التي كتبها لانجر في كتابه ، « دبلوماسية الاستعمار » فتقتصر على ١٢ سنة فقط، هي من ١٨٩٠ — ١٩٠٢ ، فالفترة الزمنية اذن مختلفة بين الكتابين ، فيعالج كتاب «المنافسة الدولية» فترة تزيد على ضعف الفترة التي تعالجها فصول كتاب لانجر ، وعلى ذلك لا بد ان يعالج كتاب « المنافسة الدولية » احداثا وقضايا لا يتعرض لها لانجر مطلقا ، كما انه لا بد ان يعالج الكتابان بطبيعة الحال احداثا معينة . وبصدد هذه الاحداث والقضايا المعينة لا بد لمؤلف الكتاب الذي صدر اخيرا ان يتعرض للآراء التي ذكرها الكتاب السابق . وبما ان كتاب لانجر صدر قبل صدور كتاب «المنافسة الدولية» فلا بد من الرجوع اليه ، وخاصة انه كتاب مهم كما ذكرت، والميدان ميدان تاريخ ، فالفرق يكون في طريقة تناول القضايا التاريخية والنظر اليها .

٤ — اورد الناقد ارقام بعض الصفحات من كتاب «المنافسة الدولية» وقارنها بارقام صفحات من كتاب لانجر ، مدعيا ان المادة في كتاب « المنافسة الدولية » في هذه الصفحات ترجمة حرفية للمادة في الصفحات المقابلة لها من كتاب « لانجر » . فمثلا يقول ان المادة من ص ٩٤ — ١٠٠ في كتاب المنافسة الدولية ترجمة حرفية للمادة في الصفحات من ١٠٢ الى ١٠٨ من كتاب لانجر . وفي هذا مغالطة كبيرة فمعظم ص ٩٤ من كتاب « المنافسة الدولية » نص من كتاب اتيين فيليي « المنافسة الفرنسية الانجليزية في مصر من ١٨٧٦ — ١٩٠٤ » وهو كتاب باللغة الفرنسية ، نال به مؤلفه درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة مونبلييه بفرنسا عام ١٩٠٤ ، ومن المراجع الاساسية التي رجعت اليها لاهميته في موضوع الكتاب ، وبصفة خاصة من وجهة نظر القانون الدولي . ولم يرجع لانجر الى هذا الكتاب مطلقا لانه لم يشر اليه في مراجعه . كما ان ص ٩٨ من كتاب « المنافسة الدولية » المرجع فيها كتاب الفرد ملنر « انجلترا في مصر » طبعة ١٩٢٦ ، ولو ان الناقد التزم الامانة في النقد وتسامى عن السفاسف وسب الناس لوجد ان لا نجر رجع الى طبعة ١٨٩٢ من كتاب ملز ، وهناك اختلاف بين الطبعتين . كما ان السيد الناقد يقول ان المادة من ص ١٢٦ — ١٨١ من كتاب « المنافسة الدولية » ترجمة حرفية للمادة في الصفحات من ١١٢ — ١٤١ من كتاب لانجر .. واذا نظرنا في ص ١٢٦ وصفحات كثيرة بعدها من كتاب « المنافسة الدولية » نجدها تعالج موضوع « تقسيم شرق افريقية بين بريطانيا والمانيا » في الفترة من ١٨٨٥ — ١٨٩٠ ، وهو موضوع لم يتعرض له كتاب لانجر ، وسابق للفترة الزمنية التي يعالجها . والمراجع التي رجعت اليها في ذلك كثيرة كلها باللغة الانجليزية ، منها كتاب

ليونارد وولف « الامبراطورية والتجارة في افريقية » طبعة ١٩٢٠ ، وكتاب هرتسلت « خريطة افريقية » طبعة ١٩٠٩ . ثم يعالج كتاب « المنافسة الدولية » بعد هذا الموضوع وضمن نطاق الصفحات من ١٢٦ ـ ١٨١ موضوعات اخرى مراجعها كثيرة غير لانجر ، وتتضمن نصوصا من مراجع عربية لم يرها لانجر مطلقا مثل كتاب « تاريخ مديرية خط الاستواء » لعمر طوسون . وهكذا اذا تتبعنا كل الصفحات التي ذكرها الناقد من كتاب « المنافسة الدولية » والصفحات التي قارنها بها من كتاب لانجر نجد الاختلاف واضحا بينا .

٥ ـ يقول الناقد (الامين) : « .. ولكن القاريء سيرى اذا هو راجع الأصل ان ذلك نوع من الغش والتدليس ، ذلك ان تلك المصادر المذكورة في الهوامش ليست الا المراجع التي رجع اليها لانجر نفسه ، ومن الصعب ان يثق المرء في ان الدكتور عبده عرفها بل رجع اليها بنفسه».

وهذا افتراء على الحقيقة لان المراجع التي رجعت اليها ، منها ما رجع اليها لانجر حقا ، ولا عيب ان يرجع اكثر من مؤلف الى كتاب واحد ، واحيانا رجع لانجر وانا الى كتاب واحد ، ولكن كل منا رجع الى طبعة غير الطبعة التي رجع اليها الاخر ، كما حدث مثلا في كتاب ملنر السالف الذكر ، وكما قلت رجع لانجر الى طبعة ١٨٩٢ ورجعت انا الى طبعة ١٩٢٦ . ومن المراجع التي رجعت اليها مراجع باللغات الاجنبية لم يرجع اليها لانجر مطلقا مثل كتاب « فيليبي اتيين » وكتاب «هرتسلت» السابق الاشارة اليهما . ومثل تقارير اللورد كرومر السنوية ، التي كان يرفعها الى الحكومة البريطانية عن شئون مصر والسودان ، ومثل الكتب الزرقاء البريطانية والكتب الصفراء الفرنسية ، كما انني رجعت الى مراجع عربية لم يرجع اليها لانجر كذلك مثل الوثائق التي بقصر عابدين بالقاهرة، والملفات التي في محفوظات رئاسة الجمهورية ووزارةالخارجية بالقاهرة ، ومثل كتب ابراهيم فوزي واسماعيل سرهنك ، ومحمد صبري، وعمر طوسون ، ومحمد مصطفى صفوت ، ونعوم شقير ، وعبد الرحمن الرافعي ، وعبد الرزاق السنهوري ، ومحمد شفيق غربال ، ومحمد عوض محمد .. الخ. واسماء كل هذه المراجع موجودة في اخر الكتاب ، كما يعلم الطالب (النابه) حتى اني لم اغفل ذكر محاضرات الاساتذة التي هي بخط يدي ولم تنشر بعد . فلم اغفل ذكر محاضرات الاستاذ شفيق غربال في « تاريخ السودان الحديث » ،ومحاضرات الدكتور عز الدين فريد في « الاستعمار الاوروبي في حوض النيل » ، ومحاضرات الدكتور عبد المنعم الشرقاوي في « الجغرافيا السياسية » ، وهكذا.. ثم ما هي الصعوبة في ان اعرف المراجع التي رجعت اليها وهي كلها موجودة في القاهرة ، الوثائق والملفات في قصر عابدين وفي المحفوظات التابعة لرئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ، والكتب المطبوعة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة جامعة القاهرة وغيرهما من المكتبات . واني لاعجب كيف لا يرى الناقد (النزيه) ان يثق في قدرتي على الرجوع الى هذه المراجع وهو لا يعلم من امري شيئا ، وربما كان يحبو في مدارج العلم الاولى حينما كنت اناقش رسالتي للدكتوراه ، ربما اتاه الله قدرة خارقة يعرف بها قدرات الناس دون ان يعرفهم وبينه وبينهم الاف الاميال !!

٦ ـ يقول الناقد (الطالب) وربما اتيح له هذا العلم من مصدر وجه به الى هذا الانحراف ـ « ومن المضحك ان الدكتور عبده قد اثبت جريدة من المصادر في آخر كتابه وتحدث عن قيمة كل مصدر منها ليوهم القراء انه عرفها ودرسها . ولكن من رجع الى التعليقات التي الحقها لانجر بفصول كتابه وجد هذا المؤلف يقيم المصادر ويتحدث عنها واحدا واحدا تماما كما تحدث عنها حضرة الدكتور . »

والواقع ان لانجر علق على المصادر التي رجع اليها من وجهة نظره هو ، وفات الطالب الناقد ان يدعى ان لانجر قوم كتابه ايضا وكتب عنه ما اثبته في كتابي، او يدعى انه قوم المراجع العربية والافرنجية الكثيرة التي لم يرجع اليها مطلقا .

٧ ـ يقول الناقد (النابغة) « اين الاستفادة من الوثائق الكثيرة، التي قد يعجز عنها الكاتب الاوروبي لانه لا يصل اليها او لانه لا يعرف اللغة العربية .

ولا ادري اهذه غفلة من الناقد ، ام كانت على عينيه غشاوة ، فلم ير كل الوثائق والمراجع العربية الكثيرة المشار اليها في الكتاب والتي نوهت بها في هذا الرد ؟!

٨ ـ يقول الكاتب (ولا ادري ان كان هو الكاتب حقا) « ان كانت ترجمة كتاب وانتحاله خطيئة كبرى، فان التسليم المطلق للاراء المنقولة خطيئة اخرى في حق تاريخنا . »

اما عن ترجمة الكتاب وانتحاله ، فقد بينت فيما سبق ، ان هذا ادعاء باطل وغير صحيح ، واما عن « التسليم الطلق للاراء المنقولة فهذا ايضا افتراء ، لان كل من يقرأ كتاب « المنافسة الدولية في اعالي النيل » يجد فيه الرد ، في مناسبات كثيرة ، على اراء المؤرخين الاجانب . وقد نشرت مجلة « نهضة افريقية ، التي تصدر بالقاهرة، في عددها الصادر في يولية سنة ١٩٥٩ ، نقدا نزيها للكتاب ، جاء فيه « وبهذا الفهم العميق للصراع الدولي في اعالي النيل ، يقدم لنا الدكتور علي ابراهيم عبده كتابه ، ولن يقلل من قيمته الكبيرة التزامه دائما خطةالدفاع عن الجانب المصري والسوداني، فقد ارتكبت بلا شكعدة اخطاء كبيرة من الساسة في هذه الفترة . »

ولضيق المجال يكفي ما ذكرته ، ولا داعي لان اسرد امثلة مما قاله اساتذة كبار ، والا فقد يدعي (الطالب النابه) ان هؤلاء الاساتذة فاتهم قراءة كتاب لانجر ، الذي يعرفه هو وحده من دون المؤرخين .. ، فقد اطنب عدد من هؤلاء الاساتذة في تقريظ الكتاب في الاذاعة وفي كثير من المجلات .

ولا داعي لان اذكر ان الكتاب مقرر على طلاب اقسام التاريخ في اكثر من جامعة من الجامعات العربية ، منذ صدوره في اوائل عام ١٩٥٨، وذلك باعتباره مصدرا رئيسيا في الفترة التي يؤرخ لها . وارجو الا يغضب السيد ابو سليم اذا قلت ان من بين اساتذة هذه الجامعات وطلبتها نوابغ مثله ، يقرأون لانجر ، وغير لانجر ،ولكن لا يزدهيهم

صدر حديثـــا :

آثار البلاد واخبار العباد	للقزويني	١٥٠٠
المحاسن والمساويء	للبهيقي	١٢٠٠
البخلاء	للجاحظ	٦٠٠
ديوان جميل بثينه		٣٥٠
النقد الادبي	ترجمة صلاح ابراهيم	٣٥٠
الشاعر القروي	بقلم عبداللطيف شراره	٣٠٠
الرصـــافي	بقلم عبداللطيف شراره	٣٠٠
ابو القاسم الشابي	بقلم عبداللطيف شراره	٣٠٠

الناشر : دار صادر ـ دار بيروت

الباطل ، ولا يقولون غير الحق .

وبعد ، فكنت ارجو الا يبدأ ابو سليم هذا حياته العلمية – ان كان بدأها حقا – بهذا التهجم القبيح عن غفلة او عن جهل او بطريق الوقيعة ، التي لا تؤذي غير مؤرثي نارها ، واعده انه لو قدر له اظهار كتاب في تاريخ بلاده السودان الشقيق ، فسأتناوله بما يستحق من النقد العلمي النزيه . الذي لا يبغي باطلا ولا تهريجا ، ولا ينشد الا الحق ، والحق دائما يقترن بأدب الاخلاق يا سيد ابو سليم .

علي ابراهيم عبده

الى صاحب ((تحقيق)) و ((تنحصر)) ..

بقلم محمد محمود الحسناوي

منذ اكثر من شهرين ذكرني احد الاصدقاء ، ونحن خارجان من منزله في حي الميدان بعدد مجلة ((الاداب)) الممتاز عن النقد الادبي ، وسألني: ما رأيك بالمشاركة فيه ، قلت: لا مانع اذا اتسع لنا الوقت وجذبنا موضوع هام لدراسته . قال : في عدد سابق من اعداد مجلة ((الثقافة)) الدمشقية نشر سليم زهدي مقالا في ((النقد الادبي ومناهجه)) وهو سرقة مكشوفة من كتاب ((النقدالادبي)) للاستاذ سيد قطب، فما رأيك ان تكتب بذلك للاداب؟ قلت: ما دمت انتصاحب الفكرة، فالمستحسنانتقوم انت بالعمل ، وافترقنا . وصدر عدد ((الاداب)) الموعود ، واذهلتني المفاجاة حين رأيت المقال الموصوف منشورا فيها ايضا بنصه وبحرفه للمرة الثانية ، وطويتها على مضض حتى دخلت المركز الثقافي ، وتصفحت عدد مجلة ((الثقافة)) المتهم ، ووقعت على المقال المذكور ، فتبين لي صدق ذاك الزميل ، ولزمتني الامانة حتى أؤديها ، ما دام ذاك الزميل قد انعزل عن الميدان بسبب صحي مع اعترافي له بالسابقة .

وبدا لي ان اكتفي بالقول . ان مقال سليم زهدي مسحلب من كتاب سيد قطب ، فخشيت ان اتهم لدى صاحب المقال او القاريء بالتحامل دون حجة ، فقرأت المقال للمرة الاولى بامعان ، فكتبت على هامشه : انه ملخص كتابين ، احدهما ((النقد الادبي اصوله ومناهجه)) لسيد قطب ، والثاني ((النقد المنهجي عند العرب)) لمحمد مندور . ولم يكن الكتابان ساعتئذ تحت يدي ، فأعدت القراءة متمليا عدة مرات لاكتشف تكرر كلمات معينة تكررا يثير الشبه ، كلمات باعيانها او اشتقاقاتها : عمل : ٢٨ مرة – مناهج : ١٣ مرة – تحقيق : ١٣ – خصائص : ١٢ – مذاهب : ٦ – حكم : ٥ – نظرة : ٥ – تساءل : ٥ واضح : ٤ – رأى : ٤ – صياغة : ٤ – تصور : ٤ – حاول : ٤ – تتعلق ٣ – ينحصر ٣ – لحظ : ٢ ... »

وبعض هذه الكلمات تشير الى اصحابها ، فاذا اشارت كلمتا ((عمل ادبي – مناهج)) الى سيد قطب و ((صياغة – واضح)) الى محمد مندور ، فان كلمة ((تنحصر)) مثلا تشير الى السيد الاديب سليم زهدي وهذا ما شممته بنفسي ، وبحاسة غريبة لا يعرفها الا من يملك مثلها !

اما البرهان او البراهين التي تجزم وتؤكد او تقطع بسرقة هذا المقال من الكتابين المذكورين فهي بالاشارات الواضحة والارقام الدقيقة: الفقرة الاولى من المقال (من ((تنحصر)) حتى ((العمل الادبي وخلقه))) هي الفقرة الاولى من مقدمة كتاب سيد قطب – المقدمة : ص ٤ – مع الاحتراس من كلمة ((تنحصر)) لانها من مبتكرات صاحب المقال . ثم يصرح بعد قليل او يعترف بصاحب تعريف العمل الادبي ((هو التعبير عن تجربة شعورية ..)) لماذا ؟ لان صاحبه مشهور ! اما ما تبقى من العمود الاول مع سطر ونصف من اول العمود الثاني فمأخوذ حرفيا مع شيء من التقديم والتأخير من الصفحة الثامنة من كتاب النقد الادبي ايضا .

اما الكلام عن نشأة النقد عند العرب واصالته ، واعتبار النقد الذوقي واعتراف العالم العلامة ((لانسون)) به ، فانظره في كتاب مندور ص : ١٠ و ١٥ ، واما سيطرة ارسطو على العقل البشري قرونا ففي الكتاب ص : ٩ ومثله الكلام عن تساؤل ((بعضهم)) عن ((منحى)) النقد عند العرب اهوعربي ام اغريقي ؟ والذي حدث عند العرب تاريخيا من تسعة سطور ونصف حرفيا فمأخوذ من الصفحة : ١٠ وكذلك التفريق بين النقد الادبي والتاريخ الادبي تجده ص : ١٣ اما فطنة ابن سلام لكثير من شروط الناقد في النقد فنراها ص : ١٦ ، واما بقية العمود الرابع فاتركها لمن قرأ كتاب مندور ، او لسليم حتى يضع لها الارقام .

ثم يعود الاديب الناقد الى كتاب سيد قطب بعد ان كرر غاية النقد الادبي ووظيفته مع الارقام ، يقتبس منه انواع المناهج الادبية ((المنهج الفني – المنهج التاريخي المنهج النفسي التكاملي)) اما اذا اردت ان تعرف كيف عرفك بالمنهج فارجع لكتاب سيد قطب : المنهج الفني ص ١٢٠ و ١٥٠ وللمنهج التاريخي ص ١٥٠ وللمنهج النفسي ص ١٨٩ لترى الفقرات بكاملها منقولة حرفيا ، ولولا التبذير بالوقت والمكان لذكرتها لك ، او ذكرت بعضا منها ، لكنني أثق بذاكرتك او تجشمك الرجوع للكتاب مباشرة او بثقتك بي . اما بقية العمود التي يتحدث بها عن المنهج التكاملي دون ان يضع له رقما من التقاسيم لان سيد قطب لم يفرد له بابا خاصا ، فيها على التوالي فقرة من ص ١٨٩ – ١٩٠ ثم فقرة من ص : ٥ وفقرتان من ص : ٢٣٥ والاخيرتان من ص : ٢٣٦ .

وهكذا تخرج – عفوا – يخرج صاحب المقال منه صفر اليدين ، اذا لم نوجه اليه لومنا . لكن حيرتي لا تنقضي واسئلتي لم تزل بلا جواب : كيف ارتضى صاحب المقال لنفسه سرقة سواه ؟ كيف نشره في مجلتين

قريبا جدا :

حوار مع نهرو

سجله وقدم له

كرانجيا

مؤلف : الفجر العربي

وجمال عبد الناصر

تصدره دار الطليعة – بيروت

ص.ب ١٨١٣ ت : ٢٥٧١٧٨

ادبيتين شهريتين معروفتين ؟ كيف
صاحب المجلة المعروف بسعة اطلا
لكنني استطيع ان اجيب من يسأ
يديج هذا المقال ، فاقول لمن يحب ا
وخط به تحت الافكار الرئيسية ا
ما اشرت تحته في صفحات ، وض
ارسلتها الى مجلة تنهياً لاصدا
بصورتك الضاحكة الظافرة . لكن
نفسه وهو يظن بنفسه هذه الكفاء
منها او لخصها أو سرقها ، وكان يحـ
محمد النويهي « ثقافة الناقد الادبي
مستوى مقال جورج طرابيشي على

طبعا هذه الكلمة لا تنقص من
ذاته ، لان مستوى المجلة الجيد
لا تناقش . بل هي دلالة على الحر
وقراؤها وتوكيد لرأي صاحبها ف
عن سائر الفنون . وانا اؤمن م
الذي يعتمد على تقصي السرقات و
قديما وصرفه عن البناء ، لكن الا
لعمل ادبي كامل ولافكار كبيرة وبحو

دمشق

محمد محمود الحسناوي

ر مثل هذا المقال من تحت يدي
الثقافي وسهره على مجلته .

كيف استطاع سليم زهدي ان
صنع صنيعه : امسك بالقلم الاحمر
الملخصة لاي كتاب جيد ثم اجمع
اسمك تحتها او فوقهـا ، واذا
عدد ممتاز فلا بأس بان ترفقهـا
ذا احب سليم زهدي ان يحترم
عليه ان يذكر المراجع التي اقتبس
ن اكثر لو اتبع المقال برأي الدكتور
بهذين الناقدين ، فيجيء المقال على
لاقل .

جلة الاداب ، ولا من العدد الممتاز
ة ، وعددها الممتاز خاصة حقيقة
الواسعة التي يتمتع بها كتابهـا
ان فن النقد الادبي عندنا مقصر
الدكتور مندور بان النقد السلبي
تمحل فيها قد افقر النقد العربي
يختلف حينما تكون السـرقة
مقتولة جهدا وتمحيصا وعرفا .

عمليـة سـطو ...

بقلم محمد عدنان حسين

قد فرغت الان من قراءة مقال
(النقد الادبي ومناهجه) في عدد
وعنوان المقال يوحي بشيء من
الكاتب ممن خططوا او يحاولون ان
القارىء ما يلبث ان يثور حنقا .
هل هو تجميع لاراء بعض الكتاب
لاتجاهات نقدية ؟ لا هذا ولا ذاك .

سليم زهدي المنشور تحت عنوان
«داب الخاص بالنقد الادبي.
هيبة يدفع القارىء الى الظن بـأن
خططوا قواعد النقد ومناهجه ، ولكن
ماذا في المقال الطيب الذكر ؟ هل
مليق عليها ؟ هل هو شرح وتفصيل
سرقة ضخمة !

وسألجأ الى المقارنة بين بعض فقرات المقال وبين الاصلين اللذيـن تطاول عليهما الكاتب وهما كتاب (النقد المنهجي عند العرب) للدكتـور محمد مندور وكتاب (النقد الادبي - اصوله ومناهجه) للاستاذ سيد قطب . هذا ما سأفعله في العبارات التي ادخل السيد زهدي عليهـا بعض التحوير والتشويه من ابدال لمة باخرى ، او حذف كلمة هنـا واضافة اخرى هناك ، اما فيما هو - نقول حرفيا عن الكتابين المذكورين فسأحيل القارىء من اجله الى الصفحات بارقامها . مع العلم ان الكتاب الاول هو من نشر مكتبة نهضة مصر بمطبعتها والنسخة التي سأعتمدها من الكتاب الكاني هي الطبعة الثانـ ١٩٥٤ من نشر دار الفكر العربي.

يقول سليم زهدي في مطلع مقا - : « تنحصر غاية النقد في تحليـل العمل الادبي وتقدير ما له من قيم فنية ، فوظيفته بيان قيمة الاثـر الموضوعية والتعبيرية والشعورية وتعيين مكانه في خط سـير الادب وتحديد ما اضافه الى التراث الادبي وقياس مدى تأثره بالمحيط وتأثيره فيه وتصوير سمات صاحبه وخصائصه الشعورية والتعبيرية وكشـف العوامل النفسية التي اشتركت في تكوين العمل الادبي وخلقه ».

وهذا الكلام يعيده الكاتب في الصفحة الثالثة من مقاله في «الآداب» بترتيب اخـر .

ويقول الاستاذ سيد قطب في فاتحة مقدمة كتابه : « وظيفـة النقد الادبي وغايته - كما اوضحتها في هذا الكتاب - تتلخـص في تقويم العمل الادبي من الناحية الفنية وبيان قيمته الموضوعية ، وقيمه التعبيرية والشعورية ، وتعيين مكانه في خط سير الادب ، وتحديد مـا اضافه الى التراث الادبي في لغته ، وفي العالم الادبي كله ، وقياس مدى تأثره بالمحيط ، وتأثيره فيه وتصوير سمات صاحبه وخصائصـه الشعورية والتعبيرية وكشف العوامل النفسية التي اشتركت في تكوينه والعوامل الخارجية كذلك ».

- زهدي : - فالعمل الادبي اذن هو موضوع النقد الادبي .
- الاستاذ قطب : - العمل الادبي هو موضوع النقد الادبي ص ٧ من الكتـاب

- زهدي : - ان المنهج المتكامل لا يعتبر النتاج الفني افرازا للبيئـة العامة ولا يحتم عليه كذلك ان يحصر نفسه في مطالب جيل من الناس، فالاديب في عصر من العصور قد يعبر عن اشواق انسانية للجنس البشري كله ولمشكلات هذا الجنس الخالدة التي لا تتعلق بوضع اجتماعي قائم انما تتعلق بموقف الانسانية كلها من هذا الكون ومشكلاته كالغيب والقدر والضمير والشوق والتلهف للقاء .. حتى اخر البيت الذي استشهد به.

- سيد قطب : - ان المنهج المتكامل لا يعد النتاج الفني افرازا للبيئة العامة ولا يحتم عليه كذلك ان يحصر نفسه في مطالب جيـل مـن الناس محدود . فالفرد في عصر من العصور قد يعبر عن اشواق انسانية للجنس البشري كله ولمشكلات هذا الجنس الخالدة التي لا تتعلـق بوضع اجتماعي قائم او مطلوب انما تتعلق بموقف الانسانية كلها مـن هذا الكون ومشكلاته الخالدة كالغيب والقدر واشواق الكمال اللدنية ..»
هل استمر في نقل الفقرة حتى اخر البيت ؟

اما تقسيم مناهج النقد الادبي فهو مأخوذ حرفيا من كتاب الاستاذقطب:

١ - فقرة المنهج الفني من ص ١١١ و ص ١٤١
٢ - فقرة المنهج التاريخي من ص ١٤١
٣ - فقرة المنهج النفسي من ص ١٧٩ وص-١٨٠
٤ - فقرة المنهج المتكامل والحديث عن المناهج عامة من ص ٢٢٠

ويبدو ان الكاتب رأى الاكثار من الجرأة على الدكتور مندور اسـهل منالا واسلم عاقبة - ولا ادري لماذا ؟ - لذلك لم ير حرجا في ان يقطع من كتاب الدكتور مندور فقرات كاملة وعبارات تامة فجاء كـل ما اقتطعه منه منقولا نقلا يكاد يكون امينا وان كان حسن النية يعـوز صنيعه هـذا .

وسأورد بعض العبارات من المقال ذاكرا الصفحات التي يجب الرجوع اليها للتثبت مما اقول .

فالفقرة التي تبـدأ بقوله : « والنقد الادبي عند العرب ... » وتنتهي بقوله « من الانفعال الشخصي والقبلي » هي في ص ١٠ و ص ١٤ من كتاب (النقد المنهجي عند العرب)

الفقرة التي تليها وتبدأ بقوله : «ولنتساءل الان.. وتنتهي بقـوله « ولكنها ليست اياه » هي الصفحات ١٤ ، ١٥ ، ٩ من الكتاب .

الفقرة التي تبدأ بقوله : « والذي حدث عند العرب تاريخيا ... » وتنتهي بقوله « على نحو ما نرى عند الامدي في كتابه (الموازنة بـين الطائيين) هي في ص ١٠ من الكتاب

الفقرة التي تبدأ بقوله « تنتهي بنا النظرة التاريخية » وتنتهي بقوله « فالنقد الادبي سابق عند العرب للتاريخ الادبي » هي في ص ١٣ مـن الكتـاب .

ما يتلو الفقرات الثلاث السابقة وهو تتمة الفقرة الثالثة منها هـو في الصفحات ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٠ من الكتاب فهل بعد هذا يمكـن الحديث عن حسن النيةوتواردالخواطر .؟

ان حرمة الادب تتطلب بالحاح ان تكون له محكمة خاصة تصدر حكمها على مثل هذه الخيانات الادبية . انني لا استطيع ان افهم من هذا الصنيع الا انه استخفاف من النوع الرديء بكرامة الضمير الادبي وشرف الكلمة القدسية .

هل من حسن حظ زهدي ان يكون الدكتور مندور قد شارك ايضا في اخراج عدد الاداب الخاص بالنقد الادبي ، وانني لاتمثل الان الدكتور مندور وهو يبتسم باستخفاف .

كلمة اخيرة اود ان اقولها :

الا تتحمل « الاداب » قسطا من مسؤولية نشر هذا المقال ؟

جبله — محمد عدنان حسين

حول « لغة الاداء ... »

بقلم قدري مايو

قرأت رأي الاستاذ أنور المعداوي في « لغة الاداء في القصة والمسرحية » وقد أعجبت بعمق تحليله للمشكلة التي عرض لها ، ولعلي استطيع ان الخص رأيه بما ورد من قوله في مستهل المقال : « نحن في اتجاهنا النقدي الذي ننادي به ، نرى ان تكون عملية السرد في القصة باللغة الفصحى على ان تكون مبسطة بحيث لا يصعب فهم تعبير معين على رجل الشارع او انصاف المتعلمين .. اما الحوار الذي يدور بين الشخصيات سواء أكان ذلك في القصة او المسرحية فيجب ان يكتب بنفس اللغة التي تنطق بها الشخصيات في الواقع المعاشي او بتعبير اخر، بلغة حياتها اليومية . ولنا من وراء ذلك هدف مزدوج ، هو ان نضمن سلامة المفهوم الفني لعملية التصوير القصصي من جهة ، وسلامة التحقيق الفعلي الظاهرة التجاوب الجمهوري مع مضمون الادب من جهة اخرى.»

ولقد نقلت هذا الرأي كخلاصة عن مقال الاستاذ انور ليتاح لي مناقشته عن قرب واحاطة بالنسبة للقارىء .. لعل اول موطن يستحق المناقشة فيما ذهب اليه الاستاذ ما يلاحظ من اجتزائه بلغة الاداء في القصة والمسرحية من دون سائر فنون الادب الحي . فنحن كنقاد نقف في الواقع اما مشكلة اكبر من هذه بكثير ، مشكلة التعبير في الادب العربي الحديث ، ايكون بالعامية ام بالفصحى ؟ ولا يجوز لنا ان نتجاهل المشكلة الكبيرة ونحصر الاهتمام ببعض اجزائها . وذلك لئلا يتهافت ما نبنيه في زاوية من تأثير ثقل المشكلة في الزاوية الاخرى . لنفرض جدلا ان الناقد استطاع ان يوجه الكاتب القصصي او المسرحي للتفريق بين لغة الحوار ولغة السرد ما بين الدارجة والفصحى بشكل يسمع لرجل الشارع ونصف المثقف بالتجاوب مع مضمون الادب ، فما معنى ان يدعو الناقد نفسه الى التزام الفصحى « الكلاسيكية التعبيرية » في المسرحيات التاريخية مثلا ؟ ان معنى هذا فيما هو واضح العودة الى الدرجات في تذوق الادب ، والى تخصيص ادب معين لطبقة معينة مما لا يقر به الاستاذ المعداوي اصلا. ثم ان هذه المسرحيات الشعرية والاثار الفكرية التي تحدث عنها الاستاذ ماذا يحل بها ؟ انلقيها للعدم ام نتركها طعاما للفئران في بطون المكاتب ؟؟

حل المشكلة في رأيي ينحصر في محاولتنا رفع مستوى الجمهور القارىء قبل ان نفكر في الهبوط اليه ، لانه ينبغي علينا ان نعترف آسفين بان الامية لا تزال منتشرة بنسبة كبيرة في اقطار العروبة ، ومن الخطأ فيما اظن ان نترك الجاهل في جهله او ان نقره على هذا الجهل ونستخدم وسائله للتعبير دون ان نرفعه الى تعلم ما يدعو اليه قطبا المذاهب الادبية المعاصرة واعني بهما الادب الحر والادب الموجه من حيث تعلم الفصحى الى درجة التخاطب بها خدمة للقومية الملتزمة من جهة ، ومن حيث الاغراق في الفنية المحافظة من جهة اخرى .

اما دعوة الاستاذ للبساطة في التعبير ، فقد كانت مغالطة لبقة منه بالنسبة لمن يقرأ موضوعا يعالج مشكلة الاداء المتأرجح ما بين الفصحى والدارجة . فكل واحد منا ولا شك يدعو الى لغة البساطة التي تميل اليها النفوس ، ومن منا لا ينفر في هذه الايام من امثال قولهم « بخ بخ وزه زه » ومن منا يستخدمها في كلامه ، وان فعل فليس الا للتندر باعمامنا النحاة واللغويين او لمجرد الفكاهة .

البساطة اذن مقبولة ، وحبذا لغة الجرائد على مذهب «بلزاك» لو قدر على فهمها وكتابتها مجموع الشعب العربي في الوطن الكبير . واذا كان الاستاذ المعداوي يتفاءل ويؤمن بان المستقبل القريب سيحطم الحواجز الفاصلة بين القراء العرب ، ويحقق الاتصال اللغوي والفهم المتبادل بين اللهجات المحلية من معرية وشامية وعراقية ومغربية ... فاظنني اقرب الى المعقول في تفاؤلي اذا دعوت الى لغة فصحى تمتاز بالبساطة التي دعا اليها وتجمع اليها اللهجات السالفة في نهر الوحدة العربية الكبرى، لان القضية هنا قضية عامة وفصحى فقط ، وهناك : قضية مصرية وشامية وعراقية ومغربية وغيرها . ثم ان اللغة حينئذ ستصلح للمسرح والقصة للحوار والسرد معا ، كما ستصلح للشعر والنثر وسائر ضروب الكتابة والحديث ، تماما كما كانت في الماضي تقوم بجميع المستلزمات الحيوية لابنائها ..

حلب — قدري مايو

قبل البحث حول الازمة ...

بقلم صالح الدجان

من حسنات استاذنا الكبير الدكتور عبدالله عبدالدائم ، وهي كثيرة انه باسلوب متواضع وتفكير عميق ، ينادي دائما بضرورة الربط بين سلوك واداء المفكر والوضع الاجتماعي والسياسي في بلده ، وبالتالي التزامه جبرا لهذه الاوضاع وذلك من اجل تأكيد اتمامه موضوعيا وشده الى واقع امته وبلاده .. وفي بحثه الاخير « ازمة النقد العربي » المنشور في عدد الاداب الممتاز ، فعل هذا كعادته وكرره بحيث اخضع او نادى بضرورة اخضاع النقد ـ كاحد فروع دوحة الفكر ـ وتشرب مقاييسه بالواقع المادي عندنا . ولم يكن ذلك ، الا ـ كما شرح الدكتور ـ لان النقد وبالتالي الناقد هو الذي يقع عليه عبء تذكير الاديب بضرورة الربط بين الانطلاقة القومية والتفتح الانساني .

وكقارىء ، لي بعض الملاحظات على بحث استاذنا القيم ... والتي بسردها لا انطلع الا لمزيد من المعرفة متجنبا الوقوع في زمرة من اسماهم المفكر العربي الكبير ميخائيل نعيمة بالذين يتصدون وهم شرارات ، الى نقد من همْ شموس .

لقد قسم الدكتور النقد عندنا الى ثلاثة انواع اساسية : فالاول هو العفوي والثاني هو الاستعراضي والثالث هو « الجدلي » وان اكتفى استاذنا بالقول انه « الذي يريد ان يتجاوز حدود الادب الخالص ليدخل في اطار التحليل النفسي او الفلسفي او الاجتماعي او الخلقي » والذي « تاثر بالدراسات الاجنبية واخذ يعني بتحليل المؤلفات تحليلا يستند الى حقائق علم النفس او حقائق التحليل النفسي او معطيات علم الاجتماع او قواعد الاخلاق او مبادىء لفلسفة » .

ولقد قال الدكتور بجدية هذا النوع لانه تجنب عفوية الاول وتقريرية الثاني و « تجاوزهما الى النبش في اعماق الاثر الى العوامل الخفية التي ولدته الى ربطه بصاحبه بالعوامل التي اثرت في تكوينه» ولكن الدكتور عاب ايضا على هذا النوع كونه لايسمح لصاحبه بان يطل على الاثر اطلالة شاملة الا بقدر مايتوافق مع مذهبه ومعتقده ..

والذي بدا من ملاحظة الدكتور هذه هو اما انه يريد من الناقد ان يتجرد من نظرياته ومعتقداته وهو يقوم بنقد الاثر واما ان تتحد نظريات النقاد ومعتقداتهم كما تتحد مقاييس النقد .

والذي اعتقد به ـ كقاريء ـ هو ان اخضاع الحكم النقدي لمذهب الناقد الاجتماعي او السياسي لاضرر منه طالما اننا نتوق لتحقيق هذا في المجال السياسي والفكري .. ولا ضرر ايضا في تعدد المدارس النقدية ومذاهب النقاد السياسية بل ان هذه ضرورية ،لان تجريد الناقد من الالتزام بمبدأ سياسي ، وهذا ما لم يدع له الدكتور، يضعف من سلطة النقد وخصوبته ، في المقاييس والمبادىء ونحوها مما يلتزم بها النقاد ، وتفسير العمل الفكري على طرق مختلفة وطبقا للمدارس المتعددة يذكي من جذوة الكاتب ويحفزه ويعطي لعمله الدلالة الموضوعية ، فاذا اخضع ناقد ما العمل الفكري لموازينه ومدرسته فان ذلك سيكون محفزا للاقلام الاخرى ذات الموازين المختلفة كي تقيم العمل الفكري من وجهة نظرها والبقاء عندئذ للاصلح . وهذا النوع من التوافر والتنوع في مدارس النقد وفي النقاد هو مانفتقر اليه .. ولعل هذا النقص هو الذي اثر في رفض الدكتور لهذا النوع من النقد . وكان المثل الذي عزز به الدكتور رفضه لهذا النوع ولاقراره بعدم صلاحية النقد المخضع لعقيدة تكيف بها الناقد مسبقا هو انه كاف لتحطيم عظمة الاعمال الادبية الشامخة خاصة الكلاسيكية منها والتي لم يعاصر ظهورها ظهور تلك العقائد ، لكن هل استطاعت تلك النظريات والمذاهب التي سبقت ظهور روائع دستويفسكي وتولستوي وفاوبير وموباسان ، ان تحطم من تهافت الناس عليها ؟ هل استطاع التقرير بان موباسان وفلوبير بورجوازيان ، وهل استطاعت نظريات علم النفس ان تصرف الاذهان عن ديستويفسكي وغيره . بالعكس حتى الشعوب التي اعتنقت تلك المذاهب وطبقتها في انظمة حكمها لم تتأثر بهذا .. ان ناقدا ماركسيا ـ على سبيل المثال ـ يبتديء نقده عادة لرائعة من روائع تولستوي، قبل ان يشرحها من وجهة نظره ويحكم عليها بما يعتقده ، باقرار روعتها وشموخها .

وتجريد الناقد من وجهة نظره هو تجريده من حق ممارسة النقد . ونحن اذا اخضعنا النقد للواقع فسنجد انه يستحيل ان يزدهر اذا فرضا على كل المدارس والنقاد رايا سياسيا واحدا وعندئذ لن نحتاج الا للنوع الاول من انواع النقد عندنا والتي نشكو منها كثيرا ، ولعل للمسالة اسبابا اخرى منها انعدام حرية الفكر .. وانعدام المسؤولية عند الناشر .. وانعدام التخصص عند النقاد .. ولنضرب على هذا مثلا بالحركة الفكرية في بريطانيا .. فصحف بريطانيا ـ وهي اكثر صحافة الغرب اهتماما بالنتاج الفكري ـ حتى السياسية منها « كالنيوستيتسمان» « والليسنر » و « بنش » و « الايكونومست » و (الاسبكتيتور) و (التائم اند تايد) على سبيل المثال لا الحصر ، وهذه صحف سياسية واسبوعية ناهيكم عن المجلات الادبية والعلمية وعن الصحف اليومية المتعددة ، هذه الصحف تهتم جدا وابدا بالكتاب ولا يخلو عدد من اعدادها من استعراض ونقد للكتب الصادرة كل يوم وهي تعامل الكتاب وكأنها مسؤولة عن بقائه في السوق مكدسا او انتشاره ، وليس غريبا ان يجد القاريء كتابا معينا مدروسا ومحللا ومنقودا في اكثر من صحيفة ان لم يكن في كلها مجتمعة وفي آن واحد مهما كانت قيمة الكاتب وعدم ذيوعه وسيجد القاريء ان الكتاب يفسر غالبا بما يرهقه وبطرق متعددة وعلى مذاهب ومدارس مختلفة غير ان جوهره او خطه الفكري العام او مغزاه السياسي او الاجتماعي لايمكن ان تفسر بتضارب مماثل رغم ان الصحف والنقاد لاتتفق على رأي سياسي واحد في الغالب ، ومرد ذلك الى ان الناشر لايغامر .. وانه مسؤول مثل الكاتب عن الكتاب .. ولان حرية الرأي مكفولة مما يدفن الغموض واستحلابه .. اما تفاصيل الاثر ولمساته وطريقة عرضه والوسيلة المستخدمة في ذلك ومدى صلاحيته للقراءة ـ من وجهة نظر الصحيفة ـ ومناقشة الكاتب على آرائه فهي التي تتعرض لشتات المجادلات والتفسيرات . ومن هنا صار القاريء البريطاني على علم مسبق بالكتاب وموضوعه ولا يحدث ان يتورط القاريء في شراء كتاب لا يتفق مع ميوله ومعتقداته كما يحدث لنا دائما .

وفي اعتقادي ، ان الازمة عندنا ليست ازمة تخلف في النقد وحسب (فالتخلف في النواحي الاخرى اشد) وانما هي ازمة وفرة نقاد وتعددهم بالاضافة الى ازمة التخلف الديمقراطي ، ولهذا فان كثرة القذائف الموجهة من المطابع ومن دور النشر الحكومية ، وغمر السوق بالكتب لايعني بالضرورة ازدهار الادب مادامت الـ « كم » قد تحررت من عقال الـ « كيف» وغياب القط ـ كما يقول المثل الانكليزي ـ انطلاق للجرذ ، ولعل ضعف التوزيع ناتج عن حيرة القاريء الناتجة عن تخلف النقد كما ذكر الدكتور.

وبالمناسبة لايجب ان يغرب عن بالنا ـ وضربات هذا النقص على اشدها ـ ان الكثيرين من المفكرين ومن النقاد الذين شقوا قبل سنوات دياجير الخمول النقدي بمقاييس مهما قيل عنها الان* والذين كانوا من اصحاب الكفاءة والموضوعية ، قد تعرضوا مرارا ولا يزالون يتعرضون لمرارات الاضطهاد والاعتقال والحكم بالصمت في ظل انظمة فردية مازالت مسيطرة على اجهزة الحكم في بلادنا . ناهيكم عن ضحايا الصحافة الهزيلة وعن الذين اضطروا الى خلع ثوب المبدأ من اجل استمرار وجودهم المادي .

ونحن اذا لم نفصل النقد ـ وهو فرع من فروع دوحة الفكر ـ عن الوضع السياسي والوضع الاجتماعي كما يؤمن الدكتور ، فسنجد تلقائيا ان كل تأخر فيه هو تأخر للفكر وأي تقدم فيه هو تقدم في الفكر وفي الحالتين فتقدم الفكر وتأخره هو ايضا انعكاس لتقدمية او رجعية الاوضاع السائدة ، والدكتور مشدد على هذا اذ يقول : « ان النقد في معناه العميق يعني تحقيق قيم الوجود الصحيح في النتاج الادبي ولا يتم ذلك الا اذا ارتبطت قواعد الفن الجمالي بالمباديء والنظريات الفلسفية » وهكذا فالحكم على الاثر من قبل الناقد لن يكون من « خلال قيمته ـ اي الاثر ـ الفلسفية والخلقية » وحسب وانما ايضا من خلال قيم الناقد المماثلة .

وقبل ان نبحث عن اسس جديدة للنقد ، وقبل ان نحاول الخروج من ازمة الفكر عندنا بوجه عام ، هل اقتنعنا بصلاحية الاوضاع السائدة في بلادنا والتي تشجع التنوع والتجديد في المرات والمتع بحرية مطلقة بينما بعض انبياء الفكر يرسفون في الاغلال ؟

البحرين — صالح الدجان

---

* اشار احدهم الى هذا النفر من النقاد والمفكرين عندما « ناقش » في العدد نفسه مااستحدثوه من مقاييس للنقد في فترة سابقة كان فيها الركود مخيما على اشده .. وهم الذين عناهم بـ « الذين هم في ظل الظروف الراهنة » في نهاية مقاله بعد ان شيعهم الى « القبر » .

كتابان خطيران

عارنا في الجزئر — لجان بول سارتر

الجلادون — لهنري اليغ

ترجمة عايدة وسهيل ادريس

دار الاداب